



17 فيفري 2025
تونس في،

من وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة

إلى

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع: إجابة حول سؤال كتابي للسادة النواب: محمد علي، محمد ماجدي، النوري الجريدي
ونجيب العكرمي.

المرجع: مكتوبكم عدد 209-3000-26-2025 بتاريخ 16 جانفي 2025.

تحية طيبة وبعد،

تبعاً لسؤال السادة النواب محمد علي، محمد ماجدي، النوري الجريدي ونجيب العكرمي
حول تسوية وضعية أعوان المناولة بمصنع المضيلة التابع للمجمع الكيميائي التونسي، أتشرف
بإعلامكم بما يلي:

يشهد معمل المضيلة 1 منذ سنوات نقصاً حاداً في الموارد البشرية، حيث لم يتم تنفيذ برنامج
الانتدابات منذ سنة 2015. فقد بلغ النقص في عدد الأعوان حوالي 330 عوناً مع نهاية سنة
2024. ولتدارك هذا النقص، اعتمدت مصالح المجمع الكيميائي التونسي على عقود مع المقاولين
مسدي الخدمات لإنجاز بعض الأعمال التي تشمل: المساعدة على صيانة المعدات بوحدات
الإنتاج، تنظيف وحدات الإنتاج، وتقديم الخدمات المرافقة أثناء التوقف الفني.

علماً وأن هذه العقود تشمل، إضافة إلى توفير اليد العاملة، وسائل عمل وآليات لا تتوفر لدى
المجمع الكيميائي التونسي.

أما بخصوص حقوق العملة الصحية والاجتماعية، فإن المجمع الكيميائي التونسي يحرص على ضمان احترام هذه الحقوق في جميع عقود إسداء الخدمات. حيث يُشترط في كل استشارة أن يتضمن كراس الشروط المسؤوليات المترتبة على صاحب العقد، والتي تشمل توفير اليد العاملة اللازمة لتنفيذ الخدمات والتأكد من الالتزام التام بقواعد السلامة، بما في ذلك توفير معدات السلامة الضرورية مثل أحذية السلامة، ملابس العمل، وغيرها من وسائل الحماية.

وفي إطار تعزيز الرقابة على احترام هذه الشروط، لا يُسمح لمسدي الخدمات بمباشرة الأشغال إلا بعد مدّ الإدارة بقائمة اسمية للعملة المستخدمين مؤشر عليها من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للتأكد من القيام بتغطيتهم الاجتماعية، أو الصندوق الوطني للتأمين على المرض لتأمين العملة ضد حوادث الشغل أو الأمراض المهنية.

والسلام

وزيرة الصحة والسكان والطاقة
Fatma

الإمضاء: فاطمة الثابت شيبوب